

## رسالة من مراسلنا في السويد

وقد ذكرت الصحف السويدية ان مشروع القرار موجه بالدرجة الاولى ضد منظمة Ustaja وكذلك ضد تنظيمات فلسطينية لها علاقة بمنظمة ايلول الاسود . ولكن الواقع ان الجهة الاولى - اي منظمة Ustaja - لن تتأثر بالقرار وذلك للأسباب التالية :

١ - ان العاملين داخل هذا التنظيم والمعروفين لدى جهات البوليس جميعهم يحملون الجنسية السويدية ، ولذلك فانهم لن يتأثروا بالقرار .

٢ - ان عددا كبيرا من المتعاطفين وكذلك العاملين داخل التنظيم المذكور تم احضارهم الى السويد عقب الحرب العالمية الثانية كلاجئين ولكونهم عنصرا مناهضا للشيوعية .

لقد ذكر عضو البرلمان وممثل الحزب الشيوعي السيد جورن سوينسن ان « الارهاب ضد الابرياء في السويد يمارس من جهة واحدة فقط وهي منظمة Ustaja . ومحاربة هذه الجهة لا داعي قط الى « قانون ارهاب » سيؤثر على التنظيمات الديمقراطية والتقدمية » .

يظهر واضحا اذا ان الارهابي ، او من يسمى ارهابيا بالامكان او بالاحتمال ، هو من ينتمي بالفعل الى تنظيم تقدمي مناهض للامبريالية والفاشية ، وبما ان منظمة Ustaja هي منظمة فاشستية معرونة بعلاقتها خلال الحرب العالمية الثانية بالنازية والفاشية ، فان القانون بحد ذاته وبشكل غير مباشر يسقط هذا التنظيم الفاشستي من حسابيه ، ويحارب التنظيمات المناهضة للفاشية . ولذلك فقد دعا التقدميون القانون « بقانون الارهاب الفاشستي » . اذ ان اي شخص اجنبي يسكن في السويد يعتبر ارهابيا بالامكان يتم تطبيق بنود القانون عليه حتى وان لم يستطع البوليس اثبات التهمة الموجهة اليه . لقد تساءل احد المحامين السويديين قائلا : « هل ستقوم الحكومة السويدية بطرد جولدا مئير من السويد في حالة قيامها بزيارة لهذا البلد ، انطلاقا من ان مشروع القانون الجديد ينطبق عليها ، لكونها رئيسة لتنظيم حكومي ارهابي ، يمارس الارهاب ليس فقط في المنطقة العربية بل في اوربا ايضا » .

يناقش البرلمان السويدي خلال النصف الاخير من شهر نبرابر ومطلع شهر مارس ، مشروع القانون المسمى « بقانون الارهابي » ، والذي قدمته لجنة خاصة تم تشكيلها بموجب قرار حكومي عقب حادثة اختطاف طائرة « الخطوط الجوية الاسكندنافية » SAS في شهر سبتمبر ١٩٧٢ . اما الجهة التي تحملت المسؤولية في عملية الاختطاف فقد كانت منظمة Ustaja الكرواتية ( Croation ) ، وهي نفس الجهة التي قامت باغتيال السفير اليوغسلافي في ستوكهولم عام ١٩٧١ ، ويعتقد بانها هي المسؤولة ايضا عن وضع قنبلة على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية اليوغسلافية ، والتي انفجرت في الجو في طريقها من كوبنهاغن الى بلغراد عام ١٩٧٢ ، وقتل جميع من كان على متن تلك الطائرة .

تعرف اللجنة التي شكلت عقب حادثة الاختطاف ، تعرف مشروع القانون الجديد بما يلي :

« ... لجباية ازدياد الارهاب الدولي ، كما يظهر في خطف الطائرات والاغتيالات . ( واذا ما صدق على مشروع القانون هذا ) يصبح من الممكن بناء عليه طرد اي مهاجر يظن انه ينتمي الى منظمة تستخدم اعمال العنف التي قد يتأثر بها اناس ابرياء في السويد . اما اذا كان الشخص المعني لاجنا سياسيا ، فيمكن اخضاعه - بعد اتخاذ الحكومة قرارا بذلك - الى تفتيش شخصي وتفتيش بيته ومرافقه رسائله ومكالماته التليفونية ... » . ان الدافع المباشر لتقديم مشروع القانون ، كما هو مذكور اعلاه ، هو عملية اختطاف الطائرة . الا ان هذا الدافع في حد ذاته ، مجرد ذريعة ، حيث ان المراقبين السياسيين ذكروا ان مشروع قرار كندا تم بالفعل بحثه ودراسته ومناقشته عقب عملية ميونيخ في مطلع شهر سبتمبر ١٩٧٢ ، وقد تم بالفعل استدعاء عدد من الفلسطينيين الى دوائر البوليس لاجراء تحقيقات معهم . وكان الشعور السائد في تلك الفترة ، هو شعور باليقظة من جهة السلطات تجاه الفلسطينيين ومناصريهم ، وكذلك انتظار اللحظة المواتية للباشرة في عملهم ضد الجهات الفلسطينية .

اذن ، فان مشروع القرار في حد ذاته مشروع موجه بالدرجة الاولى ضد الفلسطينيين . هذا